العراق في ظل حكم مدحة باشا (١٨٦٩-١٨٧٢):

م. د. شاكر حسين دمدوم
كلية الآداب – جامعة ذي قار

Abstract

Midhat Pasha was one of the great reformers in Ottoman history , Although the period of 1869 to 1872 was brief, its importance in the history of Iraq was considerable.

The Ottoman government failed along its ruling of Iraq to beat the overwhelming force of the indignant Iraqi tribes against the colonial Ottoman policy. Even it failed in its attempt to find suitable solutions for its policy in the field of land revenues through the introduction of new administrative systems . This failure resulted from the presence of strong tribes which firmly objected to all kinds of reforms and wouldn't let the government to strengthen its hold on the tribes . Midhat Pasha, therefore, deliberately continued its policy of divide and rule among the tribes in away to weaken and then controlled them . One of the measures taken by the government in its treatment of the tribes time in Iraq by Madhat Pasha , he used force and severity and the methods of military expeditions to punish the rebelling tribes which refrained to pay taxes . It also resorted to the principle of divide tribes by make differences among its sheikhs. Such policy , on the contrary , led to the strengthening of the tribal texture for facing all challenges, particularly the Ottoman policy towards them in first place . The tribes, sarcastically, refrained to pay taxes. They also sought to get rid of the government fist and military recruiting to the Ottoman army which was applied for the first time in Iraq by Madhat Pasha.

I think that he who controls over the Iraqi tribes, will be able to control all over Iraq.The Ottoman authorities, therefore,as I see,sought to Ottomanization the tribes before and during the reign of Sultan Abd al-Hamid II .

المقدمة :

كان مدحة باشا واحداً من المصلحين العظام في التاريخ العثماني ، بالرغم من أن المدة ١٨٦٩ إلى ١٨٧٢ كانت مدة وجيزة إلاّ أن أهميتها في تأريخ العراق كانت بارزة .

ان الحكومة العثمانية في تاريخ حكمها الطويل عجزت عن كبح جماح العشائر العراقية التي كانت ساخطة على سياستها الاستعمارية . وان الدولة العثمانية التي حاولت ان تجد حلولاً ملائمة لسياستها في ما يخص واردات الأرض من خلال إدخال النظم الإدارية الجديدة، إلا ان العقبة الوحيدة هي وجود العشائر القوية التي تعارض بشدة إدخال تلك التنظيمات او أي محاولة من جانب الحكومة لتقوية قبضتها عليها . كما عمد مدحة باشا في العراق إلى الإبقاء على ما كانت عليه العشائر من تشاحن وخلافات على أمل إضعافها وبالتالي السيطرة عليها ، فقد كانت السلطات العثمانية في عهد مدحة باشا تلجأ دوما إلى استخدام القوة والقسوة عن طريق استخدام الحملات العسكرية لمعاقبة العشائر الثائرة ضدها والممتنعة عن دفع الضرائب ، ونشر مبدأ الانقسامات بين العشائر وشيوخها . وقد ساهمت السياسة العثمانية المتبعة مع العشائر العراقية بشكل او آخر في تقوية العصبية العشائرية والتلاحم بين العشائر من اجل مواجهة التحديات المحدقة بهم ، وكان في مقدمتها السياسة المتبعة من قبل العثمانيين أنفسهم .

لم تستجب العشائر بصورة إيجابية حيث كانت تشمئز من دفع الضرائب للحكومة بالإضافة إلى ذلك كانت تريد التحرر من الحكومة والتجنيد الإجباري في الجيش العثماني الذي طبق للمرة الأولى في عهد مدحة باشا والتنظيمات على العراقيين. فان من يسيطر على العشائر العراقية يتمكن من فرض السيطرة على العراق قاطبة . ولهذا كانت تلك السلطات الحكومية تسعى الى عثمنة العشائر العراقية قبل وخلال عهد السلطان عبدالحميد الثاني .

أولاً - سياسة مدحة باشا مع العشائر العراقية :

على الرغم من أن مدة حكم مدحة باشا[١] كانت قصيرة ، لكنها احتلت أهمية بارزة في تاريخ العراق الحديث ، إذ شهدت ولايته إصلاحات إدارية واجتماعية واقتصادية فاقت ما حصل في أعوام سابقة ، إلى الدرجة التي يمكن القول فيها ، إن الدولة العثمانية قد فرضت سلطتها من جديد على العراق بفضل السياسة التي اتبعها مدحة باشا بإدارته لشؤون الولاية. إذ نفذ مدحة باشا إصلاحات الأرض في سياسته نحو العشائر العراقية في مسألة الأرض مقارنة بالولاة السابقين الذين استخدموا القوة ، إذ كان لهذه السياسة تأثيراتها المستقبلية انعكست على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لدى أبناء الشعب العراقي في العقود اللاحقة . فعلى الرغم من هدفه النبيل في معالجة المشكلة العشائرية من خلال بيع الأراضي وتوزيعها بين أبناء العشائر بأقساط ضئيلة ، لكنها أسهمت بإفرازات اجتماعية ، وذلك بظهور طبقتين هما ملاك الأراضي الأغنياء وعمال الأراضي الفقراء .

كان مدحة باشا واحداً من المصلحين العظام الذي ظهر على الساحة السياسية العثمانية في مرحلة التنظيمات . تعلم في أوربا في وقت كان والده احد موظفي البعثة الدبلوماسية في البلقان ، وتزامنت سنوات شبابه وتعليمه مع حركة تنظيمات الإصلاح[٢] في الإمبراطورية العثمانية ، التي نادت باستبدال النظام القديم بنظام حديث قائم على المركزية والعلمانية (أي فصل الدين عن الدولة) . وفي الوقت الذي عين فيه حاكماً للعراق كان مدحة باشا قد قرر استخدام عائدات الميزانية لإنجاز أهداف التنظيمات بالتطبيق لا بالنظرية فقط .

وعند تسلّمه مقاليد السلطة في بغداد كان لابد لمدحة باشا من التعامل مع فئتين من العشائر العراقية : الفئة الأولى مستقرة عملت فلاحين في ظل الإقطاع الذين كان ولاؤهم مُوجّهاً إلى الشيوخ بدلاً مِنْ الدولة العُثمانيةِ . إذ دفع أصحابَ الإقطاع ضريبة الأرض في بَعْض السَنَواتِ إلى الولاة العثمانيين ، لكن بصفة عامة أنهم كانوا يتهربون من دفعها ، إما عن طريق تأجيل لأجل غير مسمى ، أو عندما يجدون جيوش الحكومة ضعيفة . أما الفئة الثانية فهي العشائر البدوية التي كانت تشكل مصدر قلق مستمر للسكان والحكومة ؛ بسبب غاراتها المستمرة على القوافل والمدن[٣] . على ذلك قرر مدحة باشا إتباع سياسة جديدة تضمن سلمية العلاقة بين العشائر العراقية والدولة العثمانية في وقت تبلغ نسبة الأراضي المملوكة للدولة ٨٠٪ ، وهي نسبة كبيرة يمكنه من خلالها التحكم بالمورد الاقتصادي الذي يُعَد أساس ديمومة قوة العشيرة[٤] .

اتبع مدحة باشا في سنوات حكمه للعراق سياسة تستند الى تعزيز سلطة الحكومة التي من الممكن تحقيقها في حالة منح الشعب كل متطلبات الحياة ، من عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية، لضمان المساواة بين سكان العراق المختلفين قومياً ومذهبياً ودينياً. ولتحقيق ذلك ركز مدحة باشا على ثلاثة مجالات هي : إعادة هيكلية النظام الإداري ونشر التعليم العلماني وتوطين العشائر[٥].

كان مدحة باشا السَبّاق لتطبيق نظام الولايات لعام ١٨٦٤ في العراق من خلال تشكيل مجالس بمستويات مختلفة للإدارة العثمانية ، إذ بدأ أولاً بجعل العراق ولاية واحدة كبيرة هي بغداد التي انضمت إليها البصرة والموصل ، بعدها قَسَمَ مدحة باشا ولاية بغداد إلى عشرة سناجق، بغداد وشهزوز(كركوك) والسليمانية والموصل[٦] وكربلاء والديوانية والبصرة والعمارة والمنتفق ونجد ، وثمانية وأربعين قضاء، وثمان وخمسين ناحية[٧]. وطبقا لهذا التقسيم فإن البصرة والموصل كانتا سنجقين تابعين لولاية بغداد حتى عام ١٨٧٥، إذ تم فصل البصرة وجعلها ولاية مستقلة[٨]. وأصبح على رأس كل سنجق متصرف يمارس إلى جانب مهامه الإدارية مسؤولية حفظ الأمن والنظام في الولاية[٩]. أما الاقضية فتكون من مسؤولية القائممقام الذي يملك صلاحيات واسعة في إدارة شؤون منطقته ، بإشرافه المباشر على مدير الناحية والمختار والمجالس القروية التي يمثلها شيوخ عشائر المنطقة الإدارية ، ولهم الحق في تقديم المقترحات والمشورة لتسهيل مهمة عمل الموظفين العثمانيين[١٠].

أما التعليم العلماني ، فقد عدت مدّة ولايته على الرغم من قصرها بداية لسياسة تعليمية حديثة ومخططة ، إذ ابتدأ ولايته بتأسيس الكثير من المدارس الرسمية في العراق كان من أبرزها المدرسة الرشدية العسكرية عام ١٨٦٩[١١].

وعلى اثر صدور قانون المعارف الصادر في العشرين من أيلول عام ١٨٦٩، بادر مدحة باشا إلى تشكيل مجالس للمعارف ، في بعض الولايات العراقية وسناجقها، تألف في مركز الولاية من مدير المعارف رئيساً ، وعضوية كل من كاتب المعارف ومحاسبها وأمين صندوقها وآخرون ينتخبون من أبناء الولاية بواسطة مجلس إدارة الولاية ، بينما تالف في كل سنجق من أثنين من موظفي إدارة المعارف أطلق عليهم بالمفتشين ومثلهم من

الوجوه البارزة في السنجق يتم انتخابهم بواسطة مجلس إدارة السنجق ، وحدد النظام مهام مجالس المعارف بتنفيذ السياسة التعليمية التي تقررها نظارة المعارف واختيار المعلمين ومراقبة سير التدريسات ورفع التقارير السنوية عنها الى مجلس المعارف الدائم في العاصمة إسطنبول ، ليتسنى له الاطلاع على سير العملية التعليمية في الولايات(١٢). كما باشر مدحة باشا عام ١٨٧٠ بتأسيس أول مدرسة رشدية ملكية في بغداد(١٣). هدفها أن تنشئ طلاباً أتراكاً في اللسان والاتجاه.

كما أبدى مدحة باشا اهتماماً ملحوظاً في تأسيس المدارس المهنية (مدارس الصنائع) من اجل تهيئة أعداد من الأيدي الماهرة لبعض الصناعات التي كان يزمع تأسيسها في العراق، كمشروع استخراج النفط من آبار خانقين ومعمل النسيج الذي أسس في زمن ولايته(١٤).

كان مجال اهتمام مدحة باشا الثالث الذي يُعَد محور بحثنا الرئيس هو توطين العشائر وإقامة نظامٍ لملكية الأرض . وهذا يجب تنفيذه من خلال نقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال أشكال الرحل بتجمعاتٍ فلاحية مستقرة يمارسون الزراعة ويخضعون إلى إدارة الدولة(١٥). وكان هدف مدحة باشا من تلك السياسة تشجيع عامة الناس على ان يكون ولاؤهم للحكومة بدلاً من الفجوة الواسعة بينهم وبين السلطة الحاكمة . هذا ما صرح به في الكلمة التي ألقاها أمام تجمع للناس في دار الحكومة (السراي) بعد ثلاثة أيام من وصوله حين قال :" انني هنا تحدوني الرغبة القوية لإفادة البلاد وإغناء الشعب وستحدث الكثير من التغيرات والإصلاحات"(١٦).

إن طموح الوالي مدحة باشا من تطبيق قانون الأرض لعام ١٨٥٨(١٧) ، هو إحداث برنامج إصلاحي للأراضي الزراعية ، بما يسهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلاح العراقي ، وإنهاء تسلط الشيوخ الكبار على رقاب أفراد العشيرة ، وذلك بالسماح للحكومة بأن تكون هي صاحبة القرار في إدارة شؤون العشائر شريطة تعهد الأخيرة بتخليها عن التزاماتها تجاه الشيوخ المتنفذين . فيذكر عيساوي : " ان تسجيل الطابو أعطى للفلاحين القرويين الحق في الاستخدام الدائم (التصرف) بالأرض الأميرية ، لكن لا بالملكية "(١٨) .

إن غاية مدحة باشا مما ذكر هو تأسيس حكومة قوية قادرة على فرض سلطتها على مساحات واسعة من الأرض العراقية التي تشغلها العشائر بما نسبته أكثر من ٧٠٪ ، وبذلك يمكن لحكومة بغداد استحصال اكبر عائد من الضريبة(١٩). إلى جانب رغبته في توفير الأمن الذي لا يمكن تحقيقه الا ببناء مراكز للشرطة على المنافذ التجارية ، وقلاع ومراكز عسكرية على الحدود وطرق التجارة لمراقبة حركات العشائر وحماية القوافل من عمليات السلب والنهب(٢٠).

حاول مدحة باشا إحداث نقلة نوعية في بنية المجتمع العراقي بتطبيقه قانون الأرض لعام ١٨٥٨، المتضمنة بعض بنوده توطين العشائر على الأرض عن طريق منحهم ملكيات أو أسهماً صغيرة من الأرض تدفعهم الى الاستقرار ، وتساعد الحكومة على معرفة مواطن كل عشيرة والرجوع إليها عند الحاجة . لكن هذا الإجراء جوبه برفض غالبية العشائر لخشيتهم من سيطرة الحكومة وثقل الضرائب وفرض التجنيد الإلزامي على أبنائهم ، وهذه مخاوف لم تكن في حسابات مدحة باشا ، فتحولت ملكية تلك الأراضي إلى الشيوخ وعوائلهم ، بحيث كونوا نخبة ثرية أصبحت فيما بعد قوة سياسية فاعلة ، ففي الوقت الذي كان فيه الشيخ حامياً للعشيرة أصبح مالكاً للأراضي(٢١). وبذلك أدت سياسة مدحة باشا العشائرية إلى تشتيت الكثير من العشائر ، فانعكس سلباً على الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية للمجتمع العراقي .

في الوقت الذي وظف فيه مدحة باشا إمكاناته وخبرته الإدارية والثقافية في محاولة لإصلاح أوضاع العراق كونه يُعَد من ولايات الدولة العثمانية المهمة بفضل موقعه الجغرافي البحري والبري ، بالمقابل كان مناوؤه السياسيون في اسطنبول وبتحريض من السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) يتهمونه بهدر عائدات مالية على مشاريع غير مثمرة . وقد وصفت الباحثة البرتين جويدة (Albertine Jwaideh) ذلك بالقول : " انه لمن السخرية في الوقت الذي كان فيه مدحة باشا يحاول بكل ما يملك من قوة تطوير اقتصاد العراق ، كان اعداؤه في اسطنبول يتهمونه بإضاعة موارد العراق "(٢٢) .

ثانياً ـ انتفاضات العشائر العراقية ضد إدارة مدحة باشا :

١ ـ انتفاضات العشائر العربية:

أ- موقف عشائر المنتفق من إدارة مدحة باشا:

تعد عشائر المنتفق بزعامة آل سعدون من العشائر العربية شديدة المراس التي من الصعوبة إخضاعها لسلطة القانون ، بفعل حجم القوة القتالية المنضوية تحت لوائها والمساحة الواسعة التي تشغلها ، إلى الدرجة التي اضطرت فيها التنظيمات العشائرية المتناثرة ضمن المساحة ، إلى إعلان ولائها لشيوخ المنتفق الذين لهم الحق في استحصال مقدار الضريبة السنوية المفروضة على عشائر المنطقة . وبسبب قوة المنتفق وصعوبة

اخضاعها عسكرياً ، اتبع مدحة باشا سياسة تعتمد على اعتراف حكومة بغداد بأحقية شيوخ المنتفق باستحصال مبلغ الضريبة السنوية شريطة دفع العشر منها إلى خزينة الولاية ، والتخلي عن سلطتهم الإدارية المستقلة للمنطقة[٢٣]. فقد ذكر احد التقارير البريطانية : " كان لأسرة آل سعدون مقام لدى السلطات الحكومية في تلك الأزمان هو كمقام أمراء الإقطاع بعينه، ولم يحتل ذلك المقام احتلالاً محسوساً بتأثير سلطة الدولة العثمانية المتبوعة ، إذ تأكد للباب العالي في اسطنبول أن نفوذ آل سعدون في هذه الأنحاء لم يترك للحكومة أثراً من السلطات ، وإنهم أمراء مستبدون يحكمون الناس بمجرد الأهواء والميول النفسية"[٢٤].

إن ما ذكرته التقارير البريطانية بشأن قوة شيوخ المنتفق وسطوتهم العشائرية على المنطقة، جعل مدحة باشا يتعامل معهم بأسلوب مرن يحفظ هيبة الشيوخ من ناحية ، وسلطة باشوية بغداد من ناحية ثانية ؛ لأن تفويض شيوخ المنتفق باستحصال الضريبة السنوية من الفلاحين يكفي لإبقاء هيمنتهم على العشائر .

اعتقد مدحة باشا أنه من الضروري له ضمان تأييد أعداء شمر اللدودين ، وهم المنتفق قبل اتخاذه أية خطوة تجاه شمر، فسعى من أجل ذلك الى كسب ولاء شيخهم ناصر السعدون إلى صفه من خلال إقناع الباب العالي بتعيين الشيخ ناصر متصرفاً لسنجق المنتفق بعد فصله من باشوية بغداد ومنحه رتبة باشا ؛ بسبب العلاقة غير الودية التي تجمع بين شيخ المنتفق وعبد الكريم صفوق شيخ شمر الجربا[٢٥] .

ولإقناع الشيخ ناصر بالإجراء الذي اتخذه طلب مدحة باشا منه الحضور إلى بغداد لمناقشة الموضوع . وعند حضور شيخ المنتفق إلى بغداد في الأول من تموز ١٨٦٩ ، أقنعه الوالي بفكرة تحويل مشيخة المنتفق إلى متصرفية[٢٦] قائلاً له :"ان العراق لا يصلح لأمارة بدوية أبداً ، وإن المشيخة زائلة إن لم تكن اليوم فغداً ، وإني أريد أن أعطيك روح الزعامة فلا تهمك الألفاظ، تعال نقلب الشيخ باشا ، والزعامة وظيفة كبيرة ، والشرطنامه ورقة تفويض "[٢٧]. وبذلك اتفق الاثنان على المقترح شريطة تقسيم الأراضي بين الحكومة والسعدون الذي اتخذ مدينة الناصرية[٢٨] مركزاً إدارياً لسنجق المنتفق[٢٩].

لم يشمل السنجق كامل المنطقة التي يسكنها المنتفق ، فالأراضي العائدة لبني مالك على ضفتي دجلة فوق القرنة وعلى الضفة اليسرى لشط العرب لم تخضع لإدارة السنجق[٣٠]. وأفصح مدحة باشا عن سياسته تجاه عشائر المنتفق في بيان أعلنه في ديرة المنتفق في آب عام ١٨٦٩ قائلاً :" أيها المشايخ والأهلون في ديرة المنتفق... أنتم جميعاً من تبعة الدولة ... وأراضيكم قابلة للعمارة أكثر من غيرها... وصرتم في حالة ضيق وعناء.. من جراء الالتزام والرسومات التي تؤدونها وكان من اللازم تطبيق الشريعة فيما بينكم فصار يراعي النكال والصيحة والداودية . كما أنه تجرى المصادرات ... فليكن معلوماً أننا قد ألغينا النكال والصيحة والداودية وأمثالها من الرسوم التي لم تكن مشروعة، وأن الأعمال ستجرى وفق الشرع والقانون، والمصادرة والتجريم ممنوعان ... وكل أحد أمن على ماله وملكه . وله حق التصرف بأراضيه المنتقلة إليه من آبائه وأجداده بصورة مشروعة... وألغيت كافة العوائد والرسوم من خيول وسمن وأغنام ... وكذا ألغيت المقاطعة والالتزامات كما هو أصولها الجارية إلى هذا اليوم ، ولا يؤخذ من الحاصلات أكثر من العشر وسوف يعاقب من يخالف ذلك أياً كان ....."[٣١] . وبتعاون المنتفق مع مدحة باشا استطاع أن يضعف مركز قوة كان قد أتعبت الولاة السابقين.

تُعَد العلاقة العشائرية مع السلطة العثمانية عاملا مهما في حياة العشيرة فبرضا السلطة عن العشيرة تغدق عليها الهبات والاقطاعات من الأرض وإن غضبت عليها سلبتها كل شيء وكانت هذه العلاقة تتأثر بعاملين هما:

١- الولاء من خلال دفع الضرائب المترتبة عليهم الى السلطة العثمانية مع الوقوف الى جانبهم ضد حركات التمرد والعصيان الداخلية والاعتداءات الخارجية ،وغزوات الوهابيين ، وتجسد هذا العامل برؤساء العشائر التي أعطت ولاءها مع عشائرها الى السلطة العثمانية التي استمالتهم من خلال تقديم العون المالي والسلطة والأرض لهم .

٢- يتمثل بمظاهر العصيان من خلال الامتناع عن دفع الضرائب والسيطرة على الطرق البرية والنهرية والتصدى لقوات الحكومة ومثال ذلك ما فعلته عشائر المنتفق بعدم دفع الضرائب الى الدولة العثمانية على الرغم من استعمال القوة المسلحة من قبل السلطة.

وسوف نستعرض حجم الضرائب التي فرضت على عشائر المنتفق في عهد مدحة باشا وهي بمئات القروش :

الناصرية	النوع	١٨٦٩	١٨٧٠	١٨٧١	١٨٧٢	المجموع
	بدلات أرضية وأثمان حبوب	٥٠٧	٥٣٤	٥٠٥	٥٧٩	٩٣٠٠
	احتساب وتمغة وميدان	٣٢٣	٣٥٨	٣٦١	٣٩٠	٢٣٥٦
	ويركو العشائر	٥٢٩	٥٢٩	٤١٠	٣٩٠	١٨٦٠
	بدلات عسكرية	٣	٣	٣	٣	١٢

	زكاة الأغنام	٣٨٧	٣٢٧	٢١٥	١٥٥	١٠٨٦
	گودة الجاموس	١٥٣	١٢٥	٦٨	٧٣	٤٢٠
	رسوم طابو وأوراق صحيحة	١٧٧٥	٥٥٤	٤٢١	٢٧٤	٣٠٢٥
	حاصلات متنوعة	٧٥١٣	٧٤٨	٥٨	٣٥	٨٣٥٦
	عشور الحبوب	-	١	٨٤	-	٨٥
	المجموع	١١١٩٣	٣١٨٢	٢١٢٨	١٩٠٢	٢٦٩٣٧(٣٢)

الشطرة	النوع	١٨٦٩	١٨٧٠	١٨٧١	١٨٧٢	المجموع
	ويركو العشائر	١١٥٠	١١٥٠	١١٥٠	١١٥٠	٤٦٠٠
	بدلات أرضية (مقطوعة)	٨٥٦٤	٣٥١٨	٤٨٢٠	٤٩١٤	٢١٨١٦
	احتساب وتمغة وميدان	٣٠٠	٣٣٢	٣٣٣	٣٥٠	١٣١٥
	عشور الحبوب (امانة)	٤٢	٤٦٧	١٠٧	١٩١	٨٠٧
	زكاة الأغنام	١٠٩٢	٩٤٩	٦٤٩	٦٠٥	٣٢٩٥
	تذاكر الأصناف	١٣	٢٤	-	-	٣٧
	گودة الجاموس	-	١١	-	٧١	٨٢
	اثمان ذخائر (حبوب)	-	-	١٥١	-	١٥١
	رسم تحصيل	-	-	٣	٢	٥
	جزاء نقدي (غرامة)	-	-	٠,٦	-	٠,٦
	المجموع	١١١٦١	٦٤٥١	٧٢١٣,٦	٧٢٨٣	٣٢١٠٨,٦(٣٣)

الحي	النوع	١٨٦٩	١٨٧٠	١٨٧١	١٨٧٢	المجموع
	ويركو العشائر	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	٣٧٨	١٥١٢
	بدلات عسكرية	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٣
	بدلات أرضية (مقطوعة)	٤٢٩٩	٦٢٦	٤٥٦	٧٢٥	٦١٠٦
	احتساب وتمغة وميدان	١٧٢	١٩١	١٩٣	٢٢٠	٧٧٦
	عشور الحبوب (امانة)	٦٠١	١٢٥	٣٢٩	-	١٠٥٥
	زكاة الأغنام	١١٢٢	٥٢٧	٦٧٦	٤٣٣	٢٨٦٠
	تذاكر الأصناف	١٩	٢٠	-	-	٣٩
	جزاء نقدي (غرامة)	١	١	-	-	٢
	رسم طابو وتحصيل	-	-	٢٣	-	٢٣
	المجموع	٦٥٩٥	١٨٧١	٢٠٥٨	١٧٥٧	١٢٢٨٣(٣٤)

سوق الشيوخ	النوع	١٨٦٩	١٨٧٠	١٨٧١	١٨٧٢	المجموع
	ويركو العشائر	١٢٠٥	١٢٠٥	١١٧٨	١١٧٨	٤٧٦٦
	بدلات عسكرية	٦١	٦١	٦١	٦١	٢٤٤
	بدلات أرضية (مقطوعة)	١٧٨٢٤	٢١٥١٧	١٣٤٦٠	١٤٠٤٥	٦٦٨٤٦
	احتساب وتمغة وميدان	١٧٢١	١٩٠٦	١٨٠٢	٢٠٢٠	٧٤٤٩
	عشور الحبوب (أمانة)	١٣٣	١٦٥	١٩	٣٦	٣٥٣
	زكاة الاغنام	١٣٥٤	١٠٥٩	٨٣٦	٦٣٨	٣٨٨٧
	گودة الجاموس	١١٣٤	١١١٦	٦٩٢	٥٠٧	٣٤٤٩
	تذاكر الأصناف	١١٥	٢٨	١٠٣	-	٢٤٦
	جزاء نقدي (غرامة)	٢٩٠	٣١١	٣٣١	٣٢٢	١٢٥٤
	المجموع	٢٣٨٤١	٢٧٣٧١	١٨٤٨٦	١٨٨٠٧	٨٨٥٠٨
	المجموع العام للضرائب					١٥٩٥٤٦[٣٥]

ب - انتفاضة منطقة الفرات الأوسط:

اخفق العثمانيون في تنفيذ سياستهم تجاه العشائر في منطقة الفرات الأوسط ، ففي منطقة الحلة وخلال السنة الأولى من حكم مدحة باشا ، كان لبعض المتصرفين أثر في ازدياد حالة الخلاف والنزاع بين العشائر والحكومة ؛ بسبب ولاء العشائر التام لشيوخهم أكثر من الحكومة[٣٦] ؛ لأن شيوخهم كانوا يدفعون الضرائب في بعض الأحيان ، ويتهربون منها في معظم الأوقات ، كما أن أكثر المتصرفين يختلفون عن العرب لغة ومزاجاً[٣٧].

بادر مدحة باشا في بادئ الأمر الى تعيين ابن أخته توفيق باشا عام ١٨٦٩ متصرفاً للواء الحلة خلفاً لشبلي باشا ، نظراً لأهمية سنجق الحلة وسعته وموارده الاقتصادية وما يترتب عليه من ضرائب كثيرة تموّن خزينة الدولة[٣٨] . وهي مزايا جعلت الحكومة العثمانية تعمل على اتباع سياسة التغيير المستمر للعناصر الإدارية العليا في السناجق العراقية ، خشية عدم تعاون أولئك المتصرفين في تنفيذ سياستها الخاصة من جهة ، والخوف من استئثار بعضهم بالسلطة عن طريق تأمين علاقات قوية مع والي بغداد ، إذ كانوا يرتبطون به ارتباطاً مباشراً أو مع بعض العشائر العراقية ضد السلطة العثمانية .

صدرت التعليمات من مدحة باشا لمتصرف الحلة توفيق باشا بالتوجه إلى عشيرة عفك المعروفة بشجاعتها، لاستيفاء ما بذمتها من ضرائب[٣٩] . وطبقاً للتوجيهات سار المتصرف بقوة عسكرية لجمع الضرائب لا لقتال العشائر ، رافقته مجموعة صغيرة تقدر بثلاثمائة وثمانين من الجنود وعلى رأسها ضابطان كبيران ، ونصب معسكره في الجانب الأيمن من النهر. مما جعل عشيرة عفك التي تتبع لواء الحلة ، وتعد قاعدة لعموم عشائر الدغارة ، أن ترفض دفع الضرائب للحكومة في بغداد ، مدعية أن أراضيها الزراعية قد دمرها فيضان نهر الدغارة . وعند وصول المتصرف على مقربة من العشيرة أرسل يستدعي رؤساءها ، فجاءه طرفة الأحمد وأخذ يعتذر إليه ، فلم يتحمل المتصرف سماع أعذاره، وقام إليه ولطمه على عينيه ، بعدها أطبق على المنتفضين وحاصرهم ، وكان ذلك إيذاناً بنشوب الانتفاضة[٤٠]. وطالب المنتفضين بدفع الضرائب المتراكمة وشمولهم بالتجنيد الإجباري[٤١] . ونتيجة لموقف المتصرف هذا اضطر السكان إلى الدفاع عن أنفسهم ، وحدثت معركة في الجنوب الشرقي من مدينة عفك سميت بواقعة الدغارة أو بمعركة أم العظام [٤٢] وسماها بعضهم ذبحة المتصرف ، إذ قُتِلَ معظم أفراد قوات الحكومة؛ بسبب محدودية عددهم بما في ذلك توفيق باشا وضابطان كبيران آخران ، وأدى هذا النصر بالعشائر الأخرى أن تلتحق بالانتفاضة التي انتشرت بعد ذلك الى اراضي عموم منطقة الفرات الأوسط[٤٣].

العمل العسكري ضد أهالي عفك سرعان ما تبعته انتفاضة استمرت حوالي شهرين ، تسبب في وقوع عدد من الضحايا بين الجانبين ، عندها قرر مدحة باشا الاعتماد على عشائر المنتفق الى جانب القوات العثمانية في فرض النظام في الدغارة[٤٤]، بعد ان تأخرت عشيرة شمر الجربا بقيادة الشيخ فرحان بن صفوق التي طالبها

مدحة باشا بالمشاركة مع المنتفق للقضاء على انتفاضة الدغارة في الوصول الى المنطقة في الموعد المحدد لها ، عندها توجهت مجموعة من شمر بقيادة الشيخ عبد الكريم بن صفوق المعارض لأخيه فرحان نحو مدينة بغداد، بهدف دخولها ونهبها مستغلين غياب مدحة باشا لانشغاله بأحداث الدغارة[٤٥]. غير أن انتصار الباشا السريع ضد هذه العشائر أنقذ بغداد من احتلال الشيخ عبد الكريم لها . فتذكر جويدة بهذا الصدد "عند عودته إلى بغداد وجد الباشا عشائر شمر الجربا في الشمال بقيادة شيخها عبد الكريم تعسكر خارج المدينة ، ولو أن الأمور سارت بطريقة معاكسة في الدغارة لتشجعت هذه العشائر ونهبت بغداد"[٤٦]. وبعد هزيمة المنتفضين ، تم إلقاء القبض على الشيخ دنان شيخ عشائر عفك والشيخ بديوي شيخ عشائر الدغارة من قبل الشيخ ناصر السعدون ، وتمت محاكمتهم مع آخرين وصدرت بحقهم احكام بالإعدام لم تنفذ ، إذ تعهدوا بعدم عصيان أوامر الحكومة مستقبلاً[٤٧]. وبهذا تمكن مدحة باشا من فرض سلطة القانون على عشائر الفرات الأوسط خشية تعرضها الى عقوبة مشابهة لتلك التي حدثت مع أهالي عشائر عفك وشيوخها .

لجأت باشوية بغداد إلى المناورة في سياستها الإدارية فعيّنت فهد السعدون أحد شيوخ المنتفق الأقوياء متصرفاً للواء الحلة التي تتبع لها الديوانية وضواحيها، لضمان استمرار الأمن ولتهدئة العشائر الثائرة هناك ، وللحد من الامتناع عن دفع الضرائب ، وإعادة الفارين إلى ديارهم وتنفيذ أمر الحكومة في الالتحاق بالخدمة العسكرية[٤٨]. والحقيقة أن سياسة الدولة العثمانية كانت ترمي إلى تعزيز سلطة الحكومة في السناجق والأقضية التابعة لها[٤٩] .

وسوف نوضح حجم الضرائب التي فرضها مدحة باشا على بعض من عشائر الفرات الأوسط ليتبين مقدار الظلم الذي لحقها خلال السنتين الأوليتين من حكمه[٥٠] :

المنطقة	١٨٦٩		١٨٧٠	
	بارة	قرش	بارة	قرش
الحلة	٣٥	٣٧٣٠١	١٠	٢٦٨٦٤
السماوة	١٠	١١٧١٠	٣٢	١٢٣٧٠
النجف	٨	١٣٦٢٢	١٩	١٣٥٩٤
المجموع	١٣	٦٢٦٣٤	٢١	٥٠٨٢٩

استمرت الانتفاضات العشائرية في الفرات الأوسط ضد الحكومة العثمانية ؛ بسبب مقدار واستحصال الضرائب المفروضة على العشائر هناك ، مما اضطر مدحة باشا في محاوله منه للسيطرة على الوضع الى تقسيم الأراضي والمزارع الأميرية إلى قطع ، أطلق عليها اسم مقاطعات، اما المحصول فقسم إلى ثلاثة : ثلثان منه للدولة والثلث المتبقي للمزارع ، وذلك في محاولة منه للقضاء على أسباب تلك الانتفاضات ، إلا إن تقسيم الأراضي بهذا الشكل أدى إلى حدوث عصيان ضد الحكومة ، مما دعاها الى اتخاذ إجراءات عسكرية للحد من توسيع دائرة الاضطرابات العشائرية[٥١].

وسوف نستعرض بعض العشائر التي انتفضت في بعض مناطق الفرات الأوسط وقوتها التسليحية خلال حقبة حكم مدحة باشا على النحو الآتي[٥٢]:

الاسم	الفرقة	السكان	المأوى		القوة		السلاح	المنطقة
			خيمة	منزل	خيالة	مشاة		
شمر	٥	٣١٩	-	١٠٩	٢	٩٠	٩٢	النجف
زبيد	٢	٦٠٣	٩٠	-	٤٠	١٧٠	٧٥	كربلاء
الزكاريط	١٠	١٤٢٥	٣٩٥	-	١٢٠	٤٤٤	٣١٢	كربلاء
عُنزَهْ	١	١٤٠١٠	٣٤٦٠	-	١٣٢٣	٣٥٨٣	٣٢٨٥	غرب الفرات
المسعود	٢٩	٦٧٢٥	٤٢٧	٧٨٠	٦٢٢	١٩٢٣	٢٥٧٠	كربلاء
الجنابيين	٥	٢٤٧٣	٢٥٥	٢٩٠	١٣٧	١٤٨١	٦٠٨	كربلاء
بني طرف	٥	٣٧١٥	-	٣٨٣	-	٧٤٥	٧٤٥	الهندية
اليسار	١٢	٢٧٠١	٩٩	٨٢٠	٢٦٦	٧٦٩	٧٩٧	كربلاء
الفتلة	١٤	٧١٧٨	-	١٢٦٨	١٣	١٧٧٢	٢٥١٠	الهندية

الطفيل	٩	٤٨٧٥	-	٣٥٥	-	١٠٥٠	١٠٥٠	الهندية
الجليحة	١٠	٢٩٠٩٢	-	٣٣٣	-	٩٩٠	٩٩٠	الهندية
بني حسن	٢٨	١٥٨٤٤	-	٢١٦٢	٢٠٠	١٤٠٣	٣٣٢٧	الهندية

نتيجة لتلك السياسة التي اتبعتها السلطات العثمانية مع عشائر الفرات الأوسط ، قامت بعض عشائر الديوانية والحلة وتحديداً من عشائر آل شلال وآل شبل وآل زياد وآل إبراهيم بقيادة الشيخ ناصر وزْوَيّرْ من شيوخ الخزاعل في بداية تشرين الأول عام ١٨٧٠ بمهاجمة المزارع والبساتين الواقعة في الجعارة(٥٣) وسيطرت عليها ؛ لأن السلطات العثمانية شجعت عشائر آل فتله لتسكن هذه المنطقة ، فكانت النتيجة صراع مستمر بين هذه العشائر طوال تأريخها(٥٤). مما جعل السلطات العثمانية تقوم بإرسال قواتها لمواجهة هذا الهجوم ، ثم ألقت القبض على الزعماء وبعض أفراد عشائرهم(٥٥)، ومن ثم أحيلوا إلى المحكمة العسكرية ، وأصدرت أمرها بنفي الشيخين إلى خارج العراق(٥٦). فيما ذكرت جريدة " زوراء" أيضاً " ان بعضاً من عوام عشيرة الجبور في الكوفة ، وأفراداً من عشيرة الزقاريط النازلة في أطراف كربلاء قامت بالتعرض على بعض العشائر"(٥٧). ومن ثم انعكست هذه الأحداث وألقت بظلالها على مناطق تقع بامتداداتها ، فقد قام قسم من عشيرة شمر طوقه بالاعتداء على البواخر التجارية في نهر دجلة مابين قضائي العزيزية والكوت ونهبوا الأموال التي كانت بحوزتها(٥٨).

جـ انتفاضة عبد الكريم شيخ شَمّر الجربا :

العمل العسكري المهم الآخر الذي قام به مدحة باشا كَانَ ضدّ العشائر البدوية العراقيةِ الأكثر إزعاجاً في ذلك الوقتِ وهي شمّر. حتى ذلك الحين كانت المناطق الحدودية بين سوريا والعراق مفتوحة ، بالإضافة إلى الطريق من تكريت إلى الموصل الذي كان يقع ضمن أراضي شمر ، وإن القوافل التي تمر به كانت تدفع إتاوة للشيوخ(٥٩).

عقد مدحة باشا العزم على العمل بسياسة تؤدي إلى استقرار العشائر وممارسة الزراعة ، لكن تصميم والي بغداد وَلّدَ ردة فعل معاكسة من قبل الشيخ عبد الكريم بن صفوق بعد اغتيال الشيخ صفوق في أواخر تشرين الأول ١٨٤٧ ، واقسم يميناً بالانتقام من العثمانيين كونهم قتلة والده . ولإثارة الحكومة بدأ عبد الكريم وأتباعه بغزو ونهب القرى والقوافل التجارية المارة عبر أراضي شمر التي تمتد من تكريت إلى الموصل ، وإجبارهم في أغلب الأوقات على دفع أتاوات لضمان سلامتهم(٦٠). إلى جانب تعرضه للقوات العثمانية ومخافرها المنتشرة على أطراف الصحراء من الشمال إلى الجنوب ، دون أن تتمكن من التصدي له ؛ بسبب فارق القوة العددية ، وأسلوب المباغتة التي تستخدمه شمر ضد الجند العثماني ، وعمق المساحة من الأرض التي تتحرك بها قوات شمر، بحيث يصعب على العثمانيين ملاحقتهم . وبذلك أحدثت انتفاضة الشيخ عبد الكريم قلقاً في الدوائر الحكومية في اسطنبول وبغداد ، لفداحة الخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها الدولة العثمانية جراء ذلك ، ازدادت خطورتها بعد سيطرة قوات شمر الجربا على طرق المواصلات التي تربط بين بغداد والموصل(٦١) ، وضربها للعشائر العربية المتحالفة مع السلطة العثمانية(٦٢). وقد أطلق العثمانيون على انتفاضة عبد الكريم بـ " خراب عبد الكريم"(٦٣)، لما لاقته السلطات العثمانية من الأمرين في مواجهته ، إذ تزعم عبد الكريم انتفاضة كبيرة ، ونادى في العشائر العربية إن مشروعات مدحة باشا لا تهدف إلا للقضاء على تقاليدهم البدوية - التي هي خير من أية تقاليد أخرى - . كما دعا العشائر العربية إلى أنه قد آن الأوان لأن تقف وقفة رجل واحد ضد الحكومة العثمانية(٦٤) . وفي وقتٍ كانَ فيه عبد الكريم شيخ شمّر يُخطّطُ لفرض سلطته على المنطقةِ بين الموصل وبغداد(٦٥).

أعلنت ولاية بغداد في الوقت نفسه العفو عن أبناء عشيرة شمر المتواجدين في المنطقة الممتدة من ديار بكر الى حلب بشرط التوطن والعمل بالزراعة واستثناء شيخ العشيرة عبد الكريم بن صفوق الجربا المحكوم بالإعدام من هذا العفو ، وكان هدفها هو إجبار الشيوخ وعشائرهم على الانصياع لتلك السياسة ، إذ أشارت إحدى الوثائق العثمانية الى " أن سائر أفراد الأهالي والعشائر هم تابعون غير متبوعين، فالذين يطلبون العفو منهم ويرجون أن يصفح ويعفى عنهم إذا ذهبوا إلى فرحان باشا الجربا واشتغلوا بأمر الزراعة والفلاحة أو أنهم ذهبوا إلى عشيرة زوبع أو إلى عشائر الدليم بشرط الاشتغال بالزراعة ، فإن رؤوسهم وأموالهم تكون تحت راية الأمن والعفو والأمان ودخالتهم مقبولة وحينئذ يصدق عليهم قول من قال : لقد أفلح من فلح وانتفع من زرع ، وكثرت سعادته من أطاع دولته ، ونال مرامه من لم يخلف أمامه واستقر بأوطانه من دان لسطانه "(٦٦) .

وقد وصفت إحدى التقارير البريطانية عبد الكريم بالقول: " إنه كان شديد الإيمان بالمزايا البدوية ، شجاعاً وسخياً وشهماً ، وكان محاربا مشاكسا وعنيداً يقود رجال عشيرته بنفسه ، وكان يتمتع بحب عشيرته ،

حتى أن نصف أفرادها تقريبا وقفوا إلى جانبه ضد أخيه الأكبر فرحان باشا . ونال عبد الكريم بين الأفخاذ المتعددين ولاء العبده والعليّان والصائح ، ولقيت نداءاته هذه آذاناً صاغية لدى هذه العشائر التي تمسكت ببداوتها" (٦٧) .

كان للعلاقات الاجتماعية اثر كبير في تصاعد الحركة التي قام بها عبد الكريم . إذ أثارت عمشه(٦٨) زوجة صفوق الرئيسة(٦٩) ، أبناءها الثلاثة وهم : عبد الكريم وعبد الرزاق وفارس وشحنتهم بالحقد على العثمانيين الذين اعترفوا بالابن البكر فرحان بن صفوق ، المنحدر من زوجة أخرى لصفوق وذي الطبيعة المسالمة ، شيخاً للعشيرة(٧٠). فقد كان عبد الكريم معتزاً أن أمه عمشه العربية الأصيلة ، بينما كان فرحان من أم حضرية . وكان عبد الكريم يفخر أنه لم يذهب إلى إسطنبول ولم يتطبع بطبائع الأتراك . وكان المعروف عن فرحان أنه تقلد الرتب العثمانية ، كما كان عبد الكريم ينعى على أخيه فرحان أنه كان يأخذ مرتباً شهرياً من الحكومة(٧١). ومثل هذه الأقاويل يمكن أن تجذب إليها الإسماع في المجتمع العشائري انذاك ، ومن ناحية أخرى لا تستطيع أن تكسب كل القلوب ، في وقت كان الناس يرغبون التطور والتقدم لكنهم كانوا خائفين على تقاليدهم من ذلك لاعتزازهم بأنفسهم ورغبتهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . لكنهم أضعف من أن يفرضوا ذلك على الحكومة العثمانية ذات الإمكانات العسكرية الواسعة . لهذا انقسمت عشائر شمر على نفسها ، فلم يستطع عبد الكريم وفرحان إقناع احدهما الآخر بما يحمله من أفكار وتوجهات ، وظل كل واحد منهما متمسكاً بآرائه(٧٢) .

ولكسر شوكة قبيلة شمر تحالف مدحة باشا مع عشائر عُنِزَهْ التي تعد الند لشمر ، فقد تسعى دائماً الى أن تكون هي صاحبة النفوذ في الجزيرة الفراتية ، لكن طموحها هذا لم يتحقق ، إذ تمكن الشيخ عبد الكريم بن صفوق وقواته من إلحاق هزيمة بعشائر عُنِزَهْ في المعركة التي دارت بينهما في منطقة الجزيرة الفراتية أطراف الدليم في تموز ١٨٧١، بعدها أخذ شيخ شمر وقواته البالغ عددها حوالي ثلاثة آلاف مقاتل بالاعتداء على مخافر الشرطة العثمانية ما بين الموصل وديار بكر التي وجدت لحماية طرق المواصلات والقوافل التجارية(٧٣). عند ذلك شعرت الحكومة العثمانية بخطورة تصرفات الشيخ عبد الكريم على سلامة حركة النقل بين مركز الدولة العثمانية والأراضي العراقية ، فأصدرت أوامرها إلى مدحة باشا لاتخاذ ما يلزم بشأن ذلك ؛ لأن استمرار مثل تلك الأعمال سيؤثر في هيبة الدولة العثمانية .

أما الأسباب التي دفعت عبد الكريم الى الانتفاضة ضد العثمانيين فهي متعددة ، فمنها ما ذكره هربرت (Herbert) (١٨٦٨- ١٨٧٤) القنصل البريطاني العام في بغداد " أن رجال عشيرة العقيل كانوا يعملون كأدلاء بالنسبة إلى القوافل العاملة بين العراق والشام، وهؤلاء كانوا يدفعون مبلغاً من المال إلى شيوخ شمر لضمان سلامة القوافل أثناء مسيرتها في أراضي شمر . لكن يبدو إن العقيل قدموا المبالغ السنوية لفرحان وليس لعبد الكريم . فانقض عبد الكريم على إحدى القوافل ونهبها بادئاً بذلك انتفاضته "(٧٤). ومن الأسباب الأخرى ما ذكرته الوثائق البريطانية بـ " أن عبد الكريم أدعى أن حاكم نصيبين قد أساء معاملته فثار في أوائل آب ١٨٧١ . وخلال أسبوع واحد نجح الزعيم الثائر على رأس نحو ثلاثة آلاف محارب شمري، في نشر الدمار في المنطقة المحيطة المتمردة على أكثر من مائتي قرية ، وان سبعين منها دمرت بالكامل حرقاً ، وقُتِلَ عددٌ كبيرٌ من الأشخاص واستولت على كل شيء يمكن نقله . وفي الوقت نفسه كتب عبد الكريم رسائل إلى رؤساء عشائر مختلفة ، طلب مساعدتهم ، يشتكي فيها أن مدحة يعتزم إرغام عشائر شمر على الاستقرار والعمل بالزراعة "(٧٥) .

من جانبه كان مدحة باشا متحمساً للقضاء على سطوة قبيلة شمر وشيخها عبد الكريم صفوق ؛ لأن بقاءها تمارس أعمالاً عدوانية في نظر العثمانيين سيقلل من هيبة مدحة باشا بين العشائر العراقية ، وستقف حجر عثرة أمام مشروعه الخاص بتأمين طرق المواصلات البرية والنهرية بين العراق وبلدان خارجية ، كأساس للنهوض بهذا البلد لاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، التي يمكن أن تسهم في عملية انفتاح العراق على العالم تجارياً(٧٦) ، ذلك الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تأمين طرق المواصلات من أي نشاط مسلح .

الملاحظ مما ذكر أن الانتقام لمقتل والده لم يكن هو السبب المباشر لانتفاضة الشيخ عبد الكريم ، بل أضيفت إليه أسباب أخرى ، لعلها تمثلت بطموح الأخير الى تكوين إمارة عربية في منطقة الجزيرة الفراتية غير خاضعة للتبعية العثمانية ، ومحتفظة بالتقاليد البدوية التي يسعى مدحة باشا حسب منظور الشيخ عبد الكريم الى إزالتها بتوزيعه الأراضي على شمر ومطالبتهم بالاستقرار في مناطق محدودة من قبل باشوية بغداد .

قام عبد الكريم بالتوجه من اورفه إلى الموصل ومن ثم إلى بغداد في الوقت الذي كان فيه مدحة باشا مشغولاً بانتفاضة الفرات الأوسط في الحلة والديوانية بما عرف بـ" ثورة الدغارة" . ومن ناحية أخرى حدثت انتفاضة عبد الكريم في الوقت الذي كانت فيه القوات العثمانية مستعدة للتحرك بحملة عسكرية للسيطرة على

الإحساء[٧٧]. لكنها فشلت قبل وصول الشيخ عبد الكريم الذي أوهم مدحة باشا أنه آت لمساندة القوات العثمانية . وفي اثناء مواجهاته مع القوات العثمانية، قَسَمَ الشيخ أتباعه إلى ثلاثة أقسام تحركت باتجاه الموصل ودير الزور وبغداد ، في حين كان مدحة باشا يتحرك نحو الشيخ عبد الكريم[٧٨] . بعد أن أصدر أوامره الى اسماعيل باشا والي ديار بكر بالاستعداد عسكرياً للقضاء على حركة الشيخ عبد الكريم ، الذي أصبح في نظر والي بغداد خارجاً على القانون ، واعد العدة لتوجيه ضربة قوية له في السابع عشر من تموز١٨٧١ ، معلناً في الوقت نفسه مكافأة تبلغ عشرة آلاف قرش لمن يقبض على الشيخ عبد الكريم حياً وخمسة آلاف لمن يقبض عليه ميتاً[٧٩] .

إن الإجراءات الاستباقية التي اتخذها مدحة باشا ضد عبد الكريم كانت سريعة المفعول إذ أخذت العشائر بالتخلي عنه إلى الدرجة التي لا يستطيع عندها الصمود طويلاً أمام قوات الحكومة هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى كان مدحة باشا متمسكاً كل التمسك بتطبيق القانون على عبد الكريم ليكون ذلك عبرة لغيرة من الشيوخ الذين يفكرون في التمرد على الحكومة العثمانية . وهذا يُعَد في حد ذاته سبباً رئيساً في انسحاب مناصريه من العشائر المنضوية تحت لوائه خشية تعرضهم للهلاك من قبل العثمانيين .

إزاء الموقف العثماني الأخير لم تعد خطة الشيخ عبد الكريم بتطويق مدحة باشا ومنع وصول إمدادات عسكرية من الدولة العثمانية تجدي نفعاً ؛ لأن خطة والي بغداد قد أجهضت ما كان ينوي شيخ شمر القيام به ، بل جعلته يدفع حياته ثمناً لذلك ، إذ أطبقت القوات العثمانية والمتحالفة معها من الدليم وعنزه على الشمريين من ثلاثة اتجاهات لتحجيم حركتهم بحيث لا تتعدى الأراضي القريبة من الشرقاط ليتسنى للقوات العثمانية التي تحركت من ثلاث مناطق[٨٠] محاصرتها في منطقة محددة تساعدهم على سهولة القضاء عليهم ، وهذا ما حدث فعلاً إذ تمكنت القوات المشتركة من تحقيق انتصار سهل على الشمريين في معركة حاسمة حدثت بينهما قرب الشرقاط في آب عام ١٨٧١ تكبدوا فيها ما يقارب الثلاثمائة قتيل من بينهم زوجة الشيخ عبد الكريم وولده وأخوه عبد الرزاق بن صفوق[٨١]. ولتفادي الاندحار التام انسحب الشيخ عبد الكريم ومن تبقى من قواته نحو الصحراء باتجاه وادي الثرثار على أمل استجماع قواه ثانية ، لكن لسوء حظه أن الوادي قد جف فهلك الكثير من أتباعه نتيجة العطش . في حين واصلت القوات العثمانية والمتحالفة معها من الدليم وعْنِزَهْ ملاحقة الشمريين وخوض معارك معهم كان النصر فيها للقوات العثمانية[٨٢].

بعد أن انقطعت أمامه سبل النجاة عبر الشيخ عبد الكريم ومن تبقى من أتباعه نهر الفرات باتجاه منطقة الشامية والاحتماء عند عبد المحسن الهذال شيخ مشايخ عْنِزَهْ ، غير أن الأخير بسبب تهديدات مدحة باشا بمعاقبة كل من يقدم له يد العون رفض إيواء الشيخ عبد الكريم[٨٣] . وقد اتخذ آل الرشيد حكام حائل الموقف نفسه عندما فكر شيخ شمر اللجوء إليهم[٨٤] . وبذلك أحكم مدحة باشا الخناق على عبد الكريم الذي تدهورت حالته الصحية لإصابته بجرح في إحدى المعارك مع القوات العثمانية . ولغلق المنافذ جميعاً على الشيخ عبد الكريم ، طلب والي بغداد من ناصر السعدون شيخ المنتفق ، رصد تحركات عبد الكريم والقبض عليه قبل دخوله الأراضي النجدية[٨٥] . تلك المهمه التي تحمس لتنفيذها شيخ المنتفق لكسب ثقة مدحة باشا أولاً والحصول عل الجائزة النقدية والبالغة عشرة الآف قرش ثانياً ، وعند نقطة أبو طير الحدودية مع نجد القي القبض على الشيخ عبد الكريم بن صفوق ، وأرسل إلى بغداد في حراسة مشددة للنظر في أمره[٨٦].

بعد أن تسلمت الحكومة في بغداد الشيخ عبد الكريم عقدت له محاكمة رسمية ، أجريت مراسيمها بإشراف مدحة باشا وتوجيهه لتصدر حكمها بالإعدام عليه . ثم تقرر ترحيله إلى اسطنبول ليصادق الباب العالي على الحكم ، بعدها أرسل الشيخ عبد الكريم بحراسة مشددة إلى الموصل في الأسبوع الأول من تشرين الثاني عام ١٨٧١[٨٧] ، ليعدم شنقاً في نهاية تشرين الثاني من العام نفسه ، في المنطقة التي بدأ منها انتفاضته ، ليكون عبرة لغيرة من شيوخ العشائر المعارضين للسياسة العثمانية [٨٨].

ألقت آن بلنت (Anne Blunt) لوماً شديداً على ناصر السعدون ؛ لأنه سلم عبد الكريم إلى رجال الحكومة[٨٩] ، ومن الطبيعي أن الشيخ ناصر السعدون أراد عدم تعرضه لمخالفة تعليمات مدحة باشا ، فضلاً عن طبيعة العلاقة مابين شيخ المنتفق ووالي بغداد كونها علاقة حديثة ، فأراد إثبات ولائه إلى مدحة باشا من خلال هذا العمل ، لكي يجنب نفسه وعشائره غضب الحكومة العثمانية .

عزز إعدام عبد الكريم مكانة مدحة باشا الذي أصبح أكثر تصميماً من ذي قبل لتنفيذ سياسة توطين العشائر دون استخدام القوة[٩٠] ؛ لأنها أثرت سلباً في الوضع الأمني في المنطقة ، إذ شنت عشائر العُبَيْدْ هجوماً على قافلة تجارة التبغ التي كانت متجهةً من كركوك إلى طوزخورماتو في منطقة داقوق وسرقت محتوياتها[٩١].

في ضوء المتغيرات العشائرية الأخيرة انفرد الشيخ فرحان الذي يحظى برضا باشوية بغداد بزعامة عشائر شمر وبدون منازع ، بعد منحه وظيفة متصرف [٩٢] فخري وراتباً سنوياً مقداره(٣٠٠٠) ليرة ، على أن يتولى مهمة حفظ الأمن والنظام ضمن حدود منطقته العشائرية، وإقناع أبناء عشيرته بالاستقرار وممارسة نشاطهم الزراعي والرعوي، إلا أن دعوة مدحة باشا للاستقرار لم تلقِ آذاناً مصغية من جميع أبناء شمر ،

فهناك الكثير منهم ولاسيما أتباع الشيخ عبد الكريم بن صفوق قد رفضوا نداء الوالي ، عادّين ذلك تدخلاً في شؤون حياتهم اليومية وحريتها(٩٣).

يتضح مما ذكر أن هدف مدحة باشا من إصدار نظام طابو الأرض ، هو لإيقاف الهجمات التي كانت تقوم بها العشائر باستمرار ضد الأهالي ، أو ضد بعضها البعض ، التي كان معظمها من أجل الحصول على لقمة العيش ، فإذا ما توفر ما يسد ذلك ، عندها لم تعد هناك ضرورة للقيام بأعمال عدوانية ، إذ يتوجه رجالات العشيرة إلى ممارسة مهنتهم الأساسية بعد أن تعهدت حكومة بغداد توفير مستلزمات نجاح عملية الاستقرار كافة . وقد تحقق ذلك في ظل زعامة الشيخ فرحان ، فقد بدأ أسلوب الحياة البدوية لعشائر شمر الجربا بالتحول التدريجي إلى حياة قروية أكثر استقراراً ، عندها انهارت قوة الشيوخ الكبار، وبدأ الكثير من البدو يعيشون في بيوت من الحجر والطين ، واختاروا مهنة الزراعة على العيش في الخيام والتنقل وتربية الحيوانات .

وهكذا استثنت حكومة مدحة باشا استخدام القوة ضد العشائر المنتفضة لغرض إقامة السلام والاستقرار . وأظهرت الحكومة قوتها عند الضرورة ضد العشائر . كما حاول مدحة باشا تشجيع بعض الشيوخ والناس والتجار في المدن الصغرى على قبول فكرة تسجيل الأرض بأسمائهم ، من أجل الإفادة من العوائد المادية للأراضي الزراعية. إذ وصفت مار هذا الوضع الخاص بالكلمات الآتية: " القادة العشائريون لدجلة الذين استقروا غالباً والذين أسند إليهم عمل الطابو، يملكون الآن الوسيلة للوصول إلى الأسواق الخارجية بقمحهم ، وأدخلت زراعة المحصول أكبر قدر من النقد للمرة الأولى في العراق ، إذ بدأ العراق ببطء الابتعاد عن الزراعة المدعومة ، فقد جاء محفزاً أكبر للتنمية الاقتصادية مع افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ بمنافذ قصيرة ورخيصة إلى أوربا ، فنمت التجارة العراقية بسرعة وجاءت بفرص جديدة وطبقة جديدة من التجار والوسطاء للاستفادة منهم"(٩٤).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مدحة باشا في إسكان عشائر شمر بين تكريت والموصل(٩٥) ، وإعفاء الآلات الزراعية المجلوبة إليهم من بغداد من الرسوم الكمركية(٩٦)، لكن قصر مدة حكم مدحة باشا حال دون تحقيق تلك المساعي بشكل كبير.

٢ ـ انتفاضات العشائر الكردية:

أ- عشائر الجاف والهماوند:

تُعد عشيرتا الجاف والهماوند من العشائر الكردية التي تنتشر أراضيها في المناطق الشمالية من العراق وبالتحديد في السليمانية(٩٧) ومنطقة سنندج غربي بلاد فارس ، وتكون تبعيتها الإدارية في العراق للإمارة التي تحكم المنطقة حتى عام ١٨٥٠ عندها خضعت للنظام الإداري العثماني بعد وصول القوات العثمانية إلى السليمانية للإطاحة بالإمارة البابانية ، وأصبحت الجاف تحكم من قبل شيوخها الذين منحوا وظيفة القائممقام ، بعد أنْ تعهدوا بالحفاظ على الأمن واستحصال الضرائب في أوقاتها المحددة(٩٨).

اللافت للنظر أن الجاف بسبب مزاولة ابنائها رعي الماشية ، وذلك يتطلب منهم الانتقال بين الأراضي العراقية والفارسية ، وبالتحديد المناطق الحدودية القريبة لتوفير الغذاء لهم ولحيواناتهم ، فانعكس ذلك سلباً على العلاقات العثمانية ـ الفارسية ، وأصبحت عشيرة الجاف سبباً في نزاع سياسي حول الحدود بين الدولتين أو التلاعب بالحكومات بتحريض الواحدة على الاخرى ، وفي الوقت نفسه تتنازع العشيرة فيما بينها على السلطة(٩٩) ، التي يعود سببها إلى انقسام العشيرة بين منطقتين عثمانية وفارسية وادعاء شيخ كل طرف أنه الشيخ الرئيس .

وحتى تتمكن الدولة من إعاقة الهجمات القادمة من الحدود الفارسية ، أرسلت رسالة إلى ولاية بغداد في ١٨٦٩ تطلب منها تخصيص الأرض الواقعة بين كركوك والسليمانية إلى عشيرة الجاف ، وأن يكون شيخها قائممقام عليها(١٠٠) .

أما عشيرة الهماوند فتنقسم إلى أربعة فروع هي : البكزاده ويقال لهم " الجلبية " وصفره ون ورمَه وَن ورَشه وَنْ . وقد سببت أيضاً مشاكل بين الحكومتين العثمانية والفارسية لممارستها أعمال السلب في مناطق تمتد من بغداد إلى الموصل وصولاً إلى كرمنشاه ، بسبب سوء تصرف الولاة العثمانيين في التعامل مع هذه العشيرة ، فقد حاولت السلطات العثمانية عدة مرات التنكيل بهم ، لكنها فشلت في ذلك لعدم استقرارها في مكان واحد، حتى أن إمكانات مدحة باشا القتالية عجزت عن الحد من نشاطهم المسلح(١٠١).

وعلى الرغم من محاولات باشوية بغداد أو من ينوب عنها من الشيوخ الكرد الموالين للحكومة لإيقاف اعتداءات الهماوند على القرى الحدودية ، لكن ذلك لم يمنعها من مواصلة أعمالها غير القانونية ، لاسيما بعد تنافسها مع عشائر الكرد الفيلية(١٠٢) ، للاستحواذ على الأراضي الزراعية في مناطق الحدود مع بلاد فارس(١٠٣). عندها قرر مدحة باشا اتخاذ إجراء عسكري مشترك ضد الهماوند بالتعاون مع الحكومة الفارسية ، وهذا ما تم فعلاً خلال الزيارة التي قام بها ناصر الدين الشاه القاجاري(١٠٤) إلى العراق في الثاني والعشرين من

تشرين الثاني عام ١٨٧٠، إذ اتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين(١٠٥)، مهمتها إجراء تنسيق عسكري للقبض على رئيس عشيرة الهماوند والشخصيات المتنفذة فيها ونفيهم إلى روسيا(١٠٦). عندها تفقد الهماوند من يشجعها على القيام بأعمال مخالفة للقانون .

وهنا لماذا لم يتم التخلص نهائياً من الرؤوس المتنفذة في الهماوند ؟ إن القيام بمثل هذا الإجراء ستكون نتائجه عكسية للحكومتين العثمانية والفارسية ؛ لأنه ليس من السهولة تحجيم قوة الهماوند مهما كانت التحضيرات العسكرية ؛ بسبب اتساع المساحة التي تمارس بها الهماوند حركتها ، وشراسة مقاتليها ، وصعوبة السيطرة على مداخل ومخارج المنطقة الجبلية التي تتواجد فيها .

ب - الأيزديون :

يُعَد الكرد الأيزدية من العشائر التي تثير باستمرار المشاكل لولاة بغداد من خلال رفضها مساواتهم أسوة ببقية العشائر العراقية بالالتزامات المفروض أداؤها للدولة العثمانية ، متذرعة بأن ديانتها لا تسمح لها بالقيام بمثل تلك الأعمال ، ومنها التجنيد الإلزامي ، وهذا ما واجهه مدحة باشا عندما طلب من رؤساء عشائرهم تزويده بالقادرين من أبنائهم على حمل السلاح للمشاركة مع القوات العثمانية في حملاتها ضد الخارجين على القانون(١٠٧).

ولإشعارهم أن الوالي الجديد يختلف عن سابقيه ، وأن ادعاءاتهم لم تكن مبنية على أساس ديني بحت ، وإنما هو اجتهاد شخصي خدمةً لمصالحهم ، استغل مدحة باشا اثناء زيارته(١٠٨) للموصل التي كانت في وقتها تابعة إدارياً لولاية بغداد ، حادثة قتل الأيزدية لاثنين من القصابين، وقرر توجيه حملة عسكرية إلى سنجار للقصاص من القتلة. وخلاصة الحادثة كما يرويها المؤرخ عباس العزاوي : " إن الأيزديين في سنجار كانوا قد أعلنوا العصيان على الحكومة العثمانية مدة خمس أو ست سنوات، وتحصنوا في جبل سنجار ، وأصروا على أن لا يدخل غريب بينهم وبقوا على هذه الحالة وهم يعيشون على محاصيل الجبل الوافرة . خلال هذه الفترة كان هناك قصابان قد ذهبا إلى عشائر شمر وعُنزَهْ لشراء الأغنام ، فعند وصولهما قرب جبل سنجار التقى بهما عدد من الأيزدية واخبروهما بوجود عدد من الأغنام في الجبل اقل ثمناً من غيرها وانفع ، فطمع القصابان بالربح وذهبا مع الأيزدية إلى الجبل ، فقتلوهما وسلبوا نقودهما "(١٠٩).

تولى قيادة الحملة(١١٠) التي جمعت أعداد مقاتليها من الموصل وماردين وشهرزور ، ضياء باشا متصرف الموصل(١١١). وعند سماع الأيزدية بوصول الحملة إلى أطراف سنجار، انسحبوا من المدينة إلى حصونهم في الجبال القريبة منهم ، خشية تعرضهم للقتل من قبل جنود الحملة ، الذين كانت غايتهم تسليم القتلة فقط ، كما دفعوا مستحقاتهم الضريبية ووافقوا على تطبيق التجنيد الإلزامي بحق أبنائهم على أساس القرعة(١١٢). وبذلك تخلوا عن التمسك بفكرة أن التجنيد يتعارض ومعتقداتهم الدينية .

ولضمان ولاء منطقة سنجار ، اقترح مدحة باشا إبقاء قوة عسكرية دائمية مرابطة في تلعفر التي رأى أنه من الضروري تحويلها إلى قائممقامية ، للإشراف بشكل مباشر على عموم سنجار ، وضمان ولاء الأيزدية إلى الدولة العثمانية(١١٣).

تعقدت المشكلة بين الأيزديين والسلطات العثمانية بعد هذه الحملة ، واتخذت طابعاً آخر منذ أن بدأ بتطبيق نظام التجنيد الإجباري في العراق ، فقد انقسم الرأي حولهم بين رجال الدولة : هل هم مسلمون ليخضعوا لنظام التجنيد ، أم غير مسلمين ليكونوا كاليهود والمسيحيين يؤخذ منهم البدل النقدي؟ . ويبدو أن الرأي استقر أخيراً على أنهم يجب أن يخضعوا لنظام التجنيد(١١٤) ، وأوكل إلى مدحة باشا والي بغداد تنفيذ هذه المهمة الذي قرر عام ١٨٧٢ وضع نهاية للمسألة الشاذة في إعفاء الأيزدية من الخدمة العسكرية . فأوعز الى محمد طاهر قائد الجيش العام في ولاية بغداد التوجه الى الموصل لإجراء إحصاء للذكور الأيزدية في منطقة الشيخان لمعرفة عدد المشمولين باداء الخدمة العسكرية(١١٥). وبذلك وضع مدحة باشا حداً لتصرفات الأيزدية التي فسرها الكثير من رجال السياسة والدين العثمانيين بأنها لا تستند الى أساس ديني أو قانوني .

بينما تناولت بعض المصادر التي كتبت عن حياة مدحة باشا الأسباب التي أدت الى اندلاع الانتفاضات العشائرية وهي(١١٦):

١- إن أهالي البلاد هم من الشيعة وسبب شقهم عصا الطاعة هو أن رجال الحكومة يخالفونهم في المذهب.
٢- قيل إن رؤساء العشائر كانوا يحثون الأفراد على مقاتلة الحكومة للتخلص من الأموال الأميرية . وهذه الأسباب غير كافية ؛ لأنه لايعقل أن هذا العدد الكبير ينتفض ويهدر دمه بإشارة المشايخ .والذي ينظر إلى احوال البلاد يتضح له أن سبب هذه المخاصمات هي مسألة الأراضي.
٣- اقتضت سياسة الحكومة العثمانية في العراق أن تبقى العشائر على ما كانت عليه من انشقاقات وخلافات ، فبقيّت هذه العشائر تتنازع فيما بينها مرة وأخرى مع الحكومة . وكانت الحكومة تستعين ببعض العشائر الموالية لها لضرب العشائر المنتفضة .

٤ـ كان المجتمع العشائري قائماً على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تدور حول وحدة الدم أو العصبية القبلية التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات المتبادلة التي تعمل على توحيد وجهات النظر المختلفة وشد العشائر ، ومن الطبيعي أن بعض العشائر تتميز عن بعضها الآخر برابطة النسب .

هوامش البحث

(١) ولد أحمد شفيق (وهو الاسم الحقيقي لمدحة باشا) في تشرين الأول ١٨٢٢ في اسطنبول ، ونشأ في بلغاريا، إذ كان والده قاضيا في بعض نواحيها . وظهرت نجابة مدحة باشا منذ حداثة سنه ، فحفظ القرآن الكريم ، وتعلم اللغتين العربية والفارسية فضلاً عن لغته الأصلية التركية ، لذلك لقب بمدحة نظرا لذكائه ونجابته . كما برع في الخط والكتابة مما ساعده في العمل كاتباً في مجلس الصدر الأعظم ، وهو لم يبلغ العشرين من العمر. وأصبح بمرور الوقت سياسياً عثمانياً وإصلاحياً يريد إصلاح الدولة على النمط الغربي . تولى مناصب متعددة منها ولايته على نيش وولايته على الطونة وولاية بغداد ، ثم تولى منصب الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء). وفي الأخير تمت محاكمته بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني بتهمة الضلوع في اغتيال عمه السلطان عبد العزيز وحكم عليه بالإعدام إلا إن الحكم خفف إلى المؤبد، ونفي إلى الطائف ، إذ مات فيها مخنوقا بظروف غامضة في الثامن من مايس عام ١٨٨٤. للمزيد من التفاصيل عن حياة مدحة باشا . ينظر: يوسف كمال بك حتاته وصديق الدملوجي ، مدحت باشا حياته – مذكراته – محاكمته ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ؛ محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٤٧- ٥٩.

(٢) هو عهد تنظيم وتقنين واع يعتمد على مبدأ التدرج . فعصر التنظيمات كان ضمان تنفيذ الإجراءات الإدارية كافة تطبيقاً لقوانين ولوائح مدونة معينة ، ولا شك ان عهد التنظيمات كان العهد التاريخي الذي حدث فيه اهم محاولات الإصلاح للدولة العثمانية . ينظر: عبد العزيز محمد عوض ، التنظيمات العثمانية في الولايات العربية ، "الدارة" (مجلة) ، الرياض ، السنة الثالثة ، العدد (٣) ، تشرين الأول ١٩٧٧، ص٨٥ .

(3)Abdul Wahhab Abbas Al-Qaysi , The Impact of Modernization on Iraqi Society During the Ottoman Era : A Study of Intellectual Development in Iraq 1869-1917 , A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D, University of Michigan , 1958,P.38.

(4) Sir Ernest Dowson , An Inquiry into Land Tenure and Related Questions , Letchworth, 1931 ,P.76.

(5)V.O. Lockwood-Drummond,The Role of Religion in Iraqi Nationalism 1918-1932, Institute of Islamic Studies , McGill University , Master of Arts , 1997 , PP.12-13.

(٦) في حين عَدَّ محمد عصفور سلمان لواء الموصل ضمن التقسيم الذي وضعه انها ولاية قائمة بذاتها في عهد مدحة باشا. ينظر: محمد عصفور سلمان، المصدر السابق ، ص٨٣.

(٧) عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الإداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩)، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ،ص٢.

(٨) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٢٦-٢٧ .

(٩) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م، ط٢، بغداد ، ٢٠٠١، ص١٢٩-١٩٩.

(10)Phebe Marr , The Modern History of Iraq, Second Edition, Westview, 2004,P. 23.

(١١) إبراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢)، ط١، البصرة، ١٩٨٢، ص٣٦؛ فاطمة شمخي الغريباوي ، الحركة الفكرية في بغداد ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٧٩ .

(١٢) مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باسم (الدستور)، ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق : خليل الخوري ، مج (١)، بيروت ، ١٣٠١هـ ، ص١٥٦-١٨٧.

(١٣) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٧ ، بغداد ، ١٩٥٥، ص٢٠٦ ؛

Vital Cuinet , La Turquie D'asie Geographie Administrative statistique ,Tome Troisieme, Paris, 1894,P.99.

(١٤) جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩- ١٩١٨،بغداد،٢٠٠١،ص١١٣-١١٤.

(15)Marr, Op.Cit .,P. 24.

(١٦)ج.ج . ، لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ترجمة: مكتب أمير قطر ، ج٤ ، الدوحة ، ١٩٦٧، ص٢١١٨.

(١٧) بسبب انحلال الأسلوب الإقطاعي العثماني وتدهوره وتفشي الفساد فيه بادرت الدولة العثمانية إلى إصدار قانون الأراضي العثمانية في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٨٥٨، من اجل معالجة مشكلة الأراضي ومسالة التصرف بها ، فضلاً عن إحكام سيطرة الدولة العثمانية على الأرض، وتأكيد حقها فيها في وجه القوى المحلية وبقايا الإقطاع ، وجعل التصرف بالأراضي من خلال قوانين محددة تضعها الدولة . جاء هذا القانون في مائة واثنين وثلاثين مادة استمدت نصوصها من الشريعة الإسلامية والعرف والعادة . فبعد صدور قانون الأراضي أصدرت الدولة العثمانية في الثالث عشر من كانون الثاني ١٨٥٩ قانون الطابو . ينظر: مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باسم (الدستور)، ص١٤١-١٤٣ ؛ شاكر ناصر حيدر، أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة ، بغداد، ١٩٤٢، ص٤٠- ٤٨ . كما أصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٦٤ تعليمات حول تفويض الأراضي في العراق ، ولم يتسن للدولة العثمانية تنفيذ هذه التعليمات حتى قدوم مدحة باشا إلى العراق ، فوضع يد الحكومة على الأراضي موضحاً أنه أخذها بموافقتهم ، ولأجل نقل الحقوق العقرية إلى الدولة ، صدر فرمان العقر في السادس عشر من كانون الثاني ١٨٧١، وقد اقترن هذا الفرمان ، على أساس أن الأحكام الواردة فيه أصبحت أسساً لعملية تفويض الأراضي التي جرت في عهد مدحة باشا. ينظر : عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ، دراسة في التطورات العامة ١٩١٤- ١٩٣٢، بغداد ، ١٩٧٨، ص٣٢.

(18)Charles Issawi ,The Economic History of the Middle East,1800- 1914,Chicago, 1966 , P.73.

(19) Ibid.,P.123.

(٢٠)"زوراء" (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٣٥، ٢٥ محرم ١٢٨٨هـ ؛ ستيفن همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة: جعفر الخياط ، ط٦، بغداد ، ١٩٨٥، ص٣٥٨-٣٦٠ ؛ قدري قلعجي ، مدحت باشا ، (د.م) ، ١٩٤٧ ، ص٤٧.

(٢١) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة١٩٠٠- إلى سنة١٩٥٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج١ ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٥٠ .

(22)Albertine Jwaideh , Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq , St. Anthony's Papers : " Middle Eastern Affairs " , Vol.16 , No.3 , London : Butler and Tanner , Ltd., 1963 , P.117.

(23) Al-Qaysi, Op.Cit .,P.40.

(٢٤) د٠ ك٠ و، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/١١٥٧، موضوع الملف : التقارير الحكومية ، و٣٤، ص٩٥.

(٢٥) الكسندر ادامـوف ، ولايـة البصـرة فـي ماضـيها وحاضـرها ، ترجمـة: هاشـم صـالح التكريتـي، ط١، لنـدن ، ٢٠٠٩، ص٥٠٣.

(٢٦) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتأريخ والآثار وخطط بغداد ، ق١، بغداد ، ١٩٤٨، ص٧٩.

(٢٧) نقلاً عن : سليمان فائق ، تاريخ المنتفق ، ترجمة : محمد خلوصي الناصري ، بغداد ، ١٩٦١، ص٥٩-٦٠.

(٢٨) وهي المدينة التي تأسست في نهاية شهر آب من عام ١٨٦٩، تقع على الضفة اليسرى من نهر الفرات ، خططها المهندس البلجيكي جولس تيلي (Jules Tilly)، بشكل عصري حديث ، لم تألفه مدن العراق في حينه ، وتسميتها باسم الناصرية تيمناً باسم ناصر باشا السعدون (المعروف بالأشقر) ، وقد تبرع الأشقر لبناء المدينة بمبلغ (٤٢٥٠) ليرة ذهب ، وألف ليرة أخرى لإنشاء جسر من القوارب يربط المدينة بالجانب الأخر من النهر ، وأول من بنى فيها داراً للسكنى التاجر المسيحي نعوم سركيس . للمزيد من التفاصيل ينظر: يعقوب سركيس ، مباحث عراقية، جمع وتنصيص وتعليق وفهرسة : معن حمدان علي ، ق٣، بغداد، ١٩٨١، ص٣١٨ ؛ علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٧١، ص٢٥١-٢٥٢.

(٢٩) تذكر بعض المصادر ان ناصر باشا السعدون أصبح متصرفاً في ١٣ آب من عام ١٨٦٩ . ينظر: عبد العال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفق١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة الكوفة ، ١٩٩٩، ص١٥ ؛ محمد عصفور سلمان، المصدر السابق ، ص١٥٤.

(٣٠)Max Freiherr Von Oppenheim, Die Beduinen, Band III , Wiesbaden, 1952, P.604.

(٣١) "زوراء"، العدد ١١ ، ١٦ جُمَادى الأولى ١٢٨٦هـ .

(٣٢) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، ق٢، بغداد، ١٩٥٥، ص٢٦٧. مع العلم وردت أخطاء عدة في قائمة المجموع ، فعملنا على تصحيحها بعد جمعها بصورة دقيقة .

(٣٣) يعقوب سركيس، مباحث عراقية، ق٢، ص٢٦٧-٢٦٨. مع العلم وردت أخطاء عدة في قائمة المجموع، فعملنا على تصحيحها بعد جمعها بصورة دقيقة .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص٢٦٨ .

(٣٥) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية، ق٢، ص٢٦٨-٢٦٩. مع العلم وردت أخطاء عدة في قائمة المجموع، فعملنا على تصحيحها بعد جمعها بصورة دقيقة .

(٣٦)عباس العزاوي ، عشائر العراق ، ج٤ ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٢٧١- ٢٧٢ .

(٣٧)"الرقيب" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٥، ٥ جُمَادى الآخرة، ١٣٢٧هـ .

(٣٨) "زوراء"، العدد ٢٧، ١ رجب ١٢٨٦هـ .

(٣٩) "زوراء"، العدد ٣٥، ١٤ ذي القعدة ١٢٨٦هـ .

(٤٠) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٢، ص٢٤٢.

(٤١) "زوراء"، العدد ٣٥، ١٤ ذي القعدة ١٢٨٦هـ .

(٤٢) سميت المعركة بهذا الاسم لكثرة الجثث التي غطت أرض المعركة . للتفاصيل عن هذه المعركة ينظر: "زوراء"، الأعداد ١٦ – ١٧ ، ٢٠ – ٢١ ، ٢٢ – ٢٤ في ٢٢-٢٩ جُمَادى الآخرة ، ٢٠-٢٧ رجب ، ٥-١٩ شعبان سنة ١٢٨٦هـ .

(٤٣) جعفر الخياط ، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة ، ج١ ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٣٥١.

(44) John Punnett Peters , Nippur or Explorations & Adventures on the Euphrates : The Narrative of the University of Pennsylvania Expedition to Babylonia in the Years 1888-1890 ,Vol. 1 , London , 1897 , P.232.

(45) علي الشرقي ، ذكرى السعدون او تاريخ بطل التضحية والإخلاص ، بغداد ،١٩٢٩، ص٤٥.

(46)Jwaideh , Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq , P.117.

(٤٧) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧ ، ص٢٠٧-٢١٢.

(٤٨)" الرقيب" ، العدد ٢٥، ٥ جُمَادى الآخرة، ١٣٢٧هـ ؛ بيير دي فوصيل ، الحياة في العراق منذ قرن ، ترجمة : أكرم فاضل ، بغداد ، ١٩٦٨، ص٧٨ .

(٤٩) ك.ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق،ترجمة:عبد الواحد كرم،بغداد،١٩٨٥، ص١٨.

(٥٠) "زوراء"، العدد ٢٦٩، ٢٧ جُمَادى الأولى ١٢٨٩هـ .

(51)Suphi Saatçi , Tarihi Gelişim içinde Irak'ta Türk Varlığı, (Tarihi Araştırmalar ve Dokümantasyon Merkezleri Kurma ve Geliştirme Vakfı, İstanbul Araştırma Merkezi yayını), İstanbul, 1996, s.105.

(52) Marufoğlu , Osmanlı Döneminde Güney Irak'ta Devlet-Aşiret İlişkileri, s.330-331 ; Zekeriya Kurşun , Osmanlı`dan Amerika`ya Tanımlanamayan Ülke: Irak , Irak Dosyası I, s. 1-36, İstanbul , 2003,s.137.

(٥٣) الجعارة هو الاسم القديم لناحية الحيرة التابعة لمحافظة النجف حالياً .

(54)"Arab Tribes of the Baghdad Wilayat ", Arab Bureau, July, 1918, Calcutta, 1919, P.83.

(٥٥) "زوراء"، العدد ٨٤ ، ١٣ رجب ١٢٨٧هـ .

(٥٦) "زوراء"، العدد ٩٤ ، ١٩ شعبان ١٢٨٧هـ .

(٥٧) "زوراء"، العدد ١٨٩، ٧ شعبان ١٢٨٨هـ .

(٥٨) "زوراء"، العدد ١٨٢، ١١ رجب ١٢٨٨هـ .
(٥٩) "زوراء"، العدد ١٨٨، ٢ شعبان ١٢٨٨هـ .
(60)Lady Anne Blunt , Bedouin Tribes of the Euphrates ,Vol .II ,London, 1879, PP.98-99.
(٦١) عبد الجليل الطاهر، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، بغداد، ١٩٥٨، ص١٥٤.
(٦٢) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٣، بغداد ، ١٩٧٢، ص٢٥٦.
(٦٣) أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، آل الجرباء في التاريخ والأدب ، ط١، الرياض ، ١٩٨٣، ص٦١.
(٦٤) لا نتفق مع ما ذكره آداموف " **من أن العلاقات بين عبد الكريم والسلطات العثمانية في بغداد كانت تتميز بالبرودة إن لم نقل إنها كانت عدائية ، بالرغم من ان عبد الكريم كان يتجنب جاهداً كل ما من شأنه إن يوفر لتلك السلطات حجة لاتهامه بالعصيان المكشوف**" . ينظر : آداموف ، المصدر السابق ، ص٥٠٤.
(65)Al-Qaysi, Op.Cit .,PP. 39-40
(٦٦)BOA , ŞÛR. DEV. Nr. 2148,36\5.
مقتبس من: عمر ابراهيم محمد الشلال، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٨٦٩-١٩١٤) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ٢٠٠٩، ص٦٥.
(67)F.O. 195/949, From Colonel Herbert to Henry Elliot , No.36 , August 2 , 1871.
مقتبس من : عبد العزيز سليمان نوار، آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، " التاريخية المصرية" (مجلة)، القاهرة ، مج (١٥)، ١٩٦٩، ص١٥٤.
(٦٨) هي بنت حسين العبد الله العساف شيخ مشايخ طي .
(٦٩)Austen Henry Layard , Nineveh and its Remains, Vol .1 , London, 1849, P.100.
(70)James Felix Jones , Selections from the Records of the Bombay Government, No. XLIII.— New Series, Bombay, 1857, P.370 .
(٧١) عبد العزيز سليمان نوار، آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، ص١٥٤.
(٧٢)Max Freiherr Von Oppenheim, Die Beduinen, Band I, Leipzig,1939, PP.137-138.
(٧٣) "زوراء"، العدد ١٦٥ ، ١١ جُمَادى الأولى ١٢٨٨هـ .
(74)F.O. 195/949, From Colonel Herbert to Henry Elliot , No. 32, July 17 , 1871.
مقتبس من : عبد العزيز سليمان نوار، آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، ص١٥٥.
(75)F.O. 195/949, From Colonel Herbert to Henry Elliot , No. 42, August 30 ,1871.
مقتبس من : وليمسون ، المصدر السابق ، ص١٧٠-١٧١.
(٧٦) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، ق٢، ص٢٧٧.
(٧٧) للتفاصيل عن هذه الحملة . ينظر: عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ٤٠٤- ٤٣٥ .
(٧٨) عبد العزيز سليمان نوار، آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، ص١٥٥.
(79)F.O. 195/949, From Colonel Herbert to Henry Elliot, No. 36 , August 2, 1871.
مقتبس من : عبد العزيز سليمان نوار، آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، ص١٥٥.
(٨٠) تحركت القوة الأولى من ديار بكر بقيادة الوالي إسماعيل باشا ومعه ثلاثة أفواج والثانية انطلقت من بغداد بقيادة أحمد باشا قائد الفيلق السادس ، إذ تحركت الثالثة من ديالى على ان تلتقي مع القوتين بالقرب من الشرقاط . ينظر : "زوراء"، العددان ١٧١ و١٧٨ ، ٣ جُمَادى الآخرة ١٢٨٨هـ ،٢٧ جُمَادى الآخرة ١٢٨٨هـ .
(٨١) عبد العزيز سليمان نوار، آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، ص١٥٥. أما أخوه فارس ، فقد كان لا يزال صغيراً غير قادر على التصرف في شؤون عشيرته ، وقد فرت أمه عمشه بعد قتل زوجها صفوق إلى أقاربها داخل شبه الجزيرة في حائل ، وأخذت معها ابنها فارساً .
See: Max Freiherr Von Oppenheim, Vom Mittelmeer zum Persischen Golf durch den Haurän, die Syrische Wüste und Mesopotamien ,Zweiter Band ,Berline ,1900, P.97.
(٨٢) "زوراء"، العدد ١٧٥ ، ١٧ جُمَادى الآخرة ١٢٨٨هـ .

(٨٣) المصدر نفسه .

(84)Eduard Sachau , Reise in Syrien und Mesopotamien ,F. A. Brockhaus,1883,P.299 ; Habib.k.Chiha , La Province de Bagdad, Caire, 1908,PP.242 – 243 ;

"زوراء"، العدد ١٣، ١٧٤ جُمَادى الآخرة ١٢٨٨هـ .

(٨٥) "زوراء"، العدد ١٧٩ ، ١ رجب ١٢٨٨هـ . ويقال أن أخاه فرحان أخبر السلطات بمكان إقامته ، فأمر بإلقاء القبض عليه .

See: Lady Anne Blunt, Bedouin Tribes of the Euphrates ,Vol .I , London,1879, P. 317 ; Sachau , Op.Cit.,P.302.

(86)F.O. 195/949, From Colonel Herbert to Henry Elliot, No. 46, November 26 ,1871.

مقتبس من : عبد العزيز سليمان نوار، آل محمد بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، ص١٥٥.

(٨٧) "زوراء"، العدد ١٩٥ ، ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ .

(88) Sachau ,Op.Cit.,P.302 ; آداموف ، المصدر السابق ، ص٥٠٤

(89)Blunt, Op.Cit.,Vol.I,P.317 .

(٩٠) غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨- ١٩٢١ ، ترجمة : عطا عبد الوهاب ، تقديم : حسين جميل ، لندن ، ١٩٨٨، ص٤٢-٤٣.

(٩١) "زوراء"، العدد ٢٠٠، ١٥ رمضان ١٢٨٨هـ .

(92)BOA , İ.DH , Nr. 43847 ,Tarih : 19 ZiL-Hijja 1287 (March 11, 1871) .

(93)Oppenheim,Vom Mittelmeer zum Persischen Golf durch den Haurän,Zweiter Band, P.97.

(94)Marr, Op.Cit., P. 25.

(95)BOA , BEO. AYN.d , Nr. 851, Sayı : 133 .

(96)BOA , İ.ŞD. , Nr. 980 .

(٩٧) بنيت مدينة السليمانية عام ١٧٨٤ من قبل إبراهيم باشا البابان وقبل هذا التاريخ كان يطلق على المنطقة اسم قەلا جوالان . عن بناء السليمانية . ينظر: كامل جاسم دهش ، الإمارة البابانية في العهد العثماني (١٦٦٩- ١٨٥١) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٧٦-٨٣.

(98)Marufoğlu , Osmanlı döneminde Kuzey Irak (1831-1914), s. 121–124.

(99) Ibid., P. 124–126.

(100)Marufoğlu, Osmanlı Döneminde Güney Irak'ta Devlet-Aşiret İlişkileri , s.323.

(١٠١) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، ص٨٣-٨٤ ؛ ميجر سون، رحلة متنكر إلى بلاد مابين النهرين وكردستان ، ترجمة : فؤاد جميل ، ج١، ط١، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص١٢٧.

(١٠٢) الكرد الفيلية هي شريحة من اللور التي تنسب إلى الكرد التي تقطن المناطق الحدودية من العراق وبلاد فارس ، ابتداءً من مناطق جلولاء وخانقين ومندلي شمالاً إلى منطقة علي الغربي جنوباً مروراً بمناطق بدرة وجصّان والكوت والنعمانية والعزيزية وتقع أغلب هذه المناطق في لواء الكوت ، فضلاً عن بعض قرى العمارة وشرق خراسان (ديالى). أما أصل الكرد الفيلي فقد نسبه هوكو كروته آلى العيلاميين القدماء ، كما ذكر بعض المؤرخين أن أصل تسميتهم بالفيلي مشتق من اسم الملك (Peli) الذي أسس سلالة باسمه في عيلام ، ولما كان حرف الباء يكتب قديماً عوضاً عن حرف الفاء ، كما كان يلفظ كلمة بارس بالاسم الجديد فارس وبولي يكتب بالاسم الجديد فيلي . وينحدر الكرد الفيلية من عشائر معروفة مثل عشيرة الجيروان والملكشاهي والكولكولي والشيروان والزركوش والقطبي والشوهان وهناك عشائر كردية أخرى ، الأصل الحقيقي للكرد الفيلية يعود الى الشعب اللوري هو جزء من الأمة الكردية . ينظر: حسن كاكي ، كوردستان والأمة الكوردية، بغداد ، ٢٠١١، ص٣٠٥-٣١٧.

(١٠٣) لوريمر، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج٤، ص٢٠٩٥- ٢٠٩٦.

(١٠٤) ناصر الدين شاه بن محمد شاه القاجاري (١٦ تموز ١٨٣١ - ١ مايس ١٨٩٦) امتدت مدة حكمه لما يقارب الخمسين عاما من ١٣ أيلول ١٨٤٨ حتى اغتياله في ١ مايس ١٨٩٦. للمزيد من التفاصيل عن شخصية ناصر الدين القاجاري

ينظر: علي خضير عباس المشايخي ، ايران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٧.

(١٠٥) تتكون عضوية اللجنة من مدحة باشا وكامل باشا عن الجانب العثماني ومشير الدولة ميرزا حسين خان عن الجانب الفارسي .

(١٠٦) لوريمر، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج٤، ص٢٠٩٥- ٢٠٩٦.

(107) John .S. Guest , The Yezidis : A Study in Survival , London , 1987, P.116 ;
عباس العزاوي ، تاريخ اليزيدية وأصول عقيدتهم ، بغداد ، ١٩٣٥، ص١١١؛ صديق الدملوجي ، جبل سنجار واليزيدية ، الموصل ، ١٩٤٩ ، ص٥٤-٥٥.

(١٠٨) كان من بين الذين حضروا إلى دار الحكومة في الموصل للترحيب بزيارة مدحة باشا ، حسين بك أمير الأيزدية .
See: Guest , Op .Cit., P .117.

(١٠٩) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ،ج٧، ص١٧٢-١٧٣.

(١١٠) تألفت الحملة من ثلاثة أفواج وسريتين من الخيالة وأربعة مدافع .

(١١١) حسن ويس يعقوب مصطفى ، سنجار في العهد العثماني . دراسة سياسية إدارية اقتصادية ١٨٣٤ – ١٩١٨، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٣٥.

(١١٢) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ،ج٧ ، ص١٧٣-١٧٤ .

(١١٣) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص١٣٣.

(١١٤)علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٣، ص٥١ ؛ باقر ياسين ، تاريخ العنف الدموي في العراق، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٢٦٠.

(115) Guest , Op . Cit., P.117.

(١١٦) يوسف كمال بك حتاته وصديق الدملوجي ، المصدر السابق ، ص٢٢٩-٢٣١.